

**الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل  
الفلسطينية: الأسباب وآليات المواءمة**

**The qualitative gap between the outputs of higher education and  
the requirements of Palestinian labor market: reasons and  
mechanisms of harmonization**

محمود حسين عيسى

مصطفى أحمد منصور

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

2018/3/19

تاريخ القبول

2018/8/15

تاريخ الاستلام

**ملخص:**

هدفت الدراسة إلى تحليل أسباب الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية، واقتراح الآليات التي تساهم في جسر هذه الفجوة. ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان منهج التحليل الكمي والنوعي لدراسة البيانات المتعلقة بمشكلة الدراسة، واستخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها هذه البيانات، وتقديم التفسير العلمي لها. لقد بينت الدراسة حجم التباين بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي من مخرجات في بعض التخصصات، وبين حاجة سوق العمل، حتى أصبحت تلك المخرجات عبئاً على المجتمع، لأن وفرة بعض التخصصات من جانب، والمهارات غير المطلوبة في سوق العمل من جانب آخر، تسببت في تفشي ظاهرة البطالة بين صفوف الخريجين، لذلك أوصت الدراسة بضرورة تطوير البرامج الأكاديمية والتدريبية لمؤسسات التعليم العالي بما يناسب متطلبات سوق العمل، وذلك من خلال إشراك المختصين والفنيين والخبراء من سوق العمل في تخطيط هذه البرامج.

**Abstract:**

*This study aimed to analyze the causes of the qualitative gap between the outputs of higher education and the requirements of Palestinian labor market, and propose mechanisms that contribute to bridge this gap. To achieve this goal, the researchers used quantitative and qualitative analysis methodology to study the data related to the problem of the study, to derive the different meanings involved in these data, and to provide scientific interpretation.*

*The study exemplified the volume of disparity between the outputs in varied fields presented by the higher education institutions and the need for labor market in which the outputs became a burden on society since the abundance of some specializations from one hand and the unrequired skills in the labor market from the other hand lead to widespread unemployment among graduates. Hence the study recommended the need to develop academic and training programs for higher education institutions appropriate to the requirements of the labor market through an active participation of specialists, technicians and experts from the labor market in planning these programs.*

#### مقدمة

يُعتبر موضوع ملائمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل من المواضيع الهامة على المستوى المحلي والإقليمي، التي تشغل بال الاقتصاديين والمفكرين وأصحاب القرار لما لها من أهمية قصوى على الصعيد التعليمي والجامعات والمعاهد والكليات، بالإضافة للجهات الحكومية، وذلك من أجل رسم سياسات تساهم في الحد من ظاهرة البطالة في الاقتصاد الفلسطيني. ونظراً لأهمية دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية، وتأهيل قوة العمل القادرة على النهوض بالاقتصاد ودفع عملية التنمية، فقد أصبح الهدف الرئيس الذي تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيقه هو توفير العمالة الماهرة وفقاً لمتطلبات سوق العمل.

ورغم أن مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، سعت إلى توفير العديد من التخصصات التي تغطي احتياجات سوق العمل المحلية، إلا أنها لم تستطع تحقيق الانسجام بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، وذلك بسبب عدم قدرتها على تخطيط البرامج والتخصصات بشكل سليم، وعجزها عن تحديث أساليب وأدوات البحث العلمي والتدريس، بنفس السرعة التي يتطور بها أداء سوق العمل المحلية، مما أحدث فجوة نوعية بين مخرجات التعليم وبين احتياجات سوق العمل ومتطلباتها، نجم عن هذه الفجوة تنامي ظاهرة البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي، الذين شكلوا ضغطاً متزايداً على سوق العمل الفلسطينية.

سناول من خلال هذه الدراسة استعراض واقع التعليم في الأراضي الفلسطينية، والتحديات التي تواجهه، ومن خلال تحليل أعداد ونسب الخريجين حسب التخصصات، سنسعى للوقوف على الأسباب الرئيسة التي أدت إلى وجود هذه الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وسبل الحد من تناميها.

#### مشكلة الدراسة:

تُعتبر إشكالية اتساع الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من أبرز الإشكاليات التي تشغل بال المعنيين في المنظومة التعليمية، وصانعي سياسات التشغيل

### الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية: الأسباب وآليات المواءمة

الحكومية، لما لهذه الإشكالية من أثر كبير في هدر رأس المال الحقيقي للمجتمع الفلسطيني، وهو رأس المال البشري، إضافة إلى دورها في تعميق التثوّهات التي تعاني منها سوق العمل الفلسطينية، لذلك تأتي هذه الدراسة لتبحث في الآليات الكفيلة بجسر هذه الفجوة، ومواءمة تخصصات الخريجين مع متطلبات سوق العمل الفلسطينية.

وبناءً عليه، تم صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما سبل وآليات المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية؟

تساؤلات الدراسة:

تفرّع من السؤال الرئيس للدراسة مجموعة من الأسئلة الفرعية التي ساهمت في تأطير مشكلة الدراسة، تمثلت فيما يلي:

- ما واقع التعليم العالي في فلسطين؟
- ما التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية؟
- ما أسباب اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية؟
- ما الآليات والحلول المقترحة للمواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية؟

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على السبل والآليات التي قد تساهم في جسر الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية، وسعت الدراسة كذلك إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع التعليم العالي في فلسطين.
- استعراض التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية.
- تحديد الأسباب التي ساهمت في اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم وبين متطلبات سوق العمل.
- اقتراح حلول وآليات تساهم في تحقيق نوعاً من المواءمة بين مخرجات التعليم وبين متطلبات سوق العمل.

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية هذه الدراسة من الدور الهام لمؤسسات التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية، وتأهيل قوة العمل القادرة على النهوض بالاقتصاد ودفع عملية التنمية، لذلك كان لا بدّ من تسليط مزيد من الضوء على منظومة التعليم العالي وتقييمها، وحثّها على تخطيط مخرجاتها على أساس تنموي مؤهل لسوق العمل المحلية والدولية.

ويمكن لهذه الدراسة من خلال تحليل أسباب اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، أن توفر رؤية للحكومة الفلسطينية لإعادة صياغة السياسات الحكومية تجاه قضايا التعليم العالي وقضايا التشغيل، بشكل يساهم في معالجة التشوهات والاختلالات التي تعاني منها سوق العمل الفلسطينية. كما تُعتبر هذه الدراسة هامة لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية لإعادة تخطيط برامجها التعليمية والتدريبية بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل الفلسطينية.

#### منهجية الدراسة :

اقتضت طبيعة الدراسة استخدام منهجي التحليل الكمي والنوعي من مناهج البحث العلمي، كون هذان المنهجان يُستخدمان لدراسة البيانات والمعلومات الخاصة بالظاهرة، حيث سعى الباحثان إلى استخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها هذه البيانات والمعلومات وتقديم التفسير العلمي لها، وذلك بالاعتماد على التحليل الكمي للواقع التعليمي من خلال تحليل البيانات والإحصاءات الصادرة عن وزارة التعليم العالي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وكذلك التحليل الكمي لسوق العمل الفلسطينية من خلال تحليل الإحصاءات الواردة في مسح القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وإجراء تحليلاً نوعياً لمخرجات التعليم العالي ومدى ملاءمتها لمتطلبات سوق العمل الفلسطينية.

#### حدود الدراسة:

- الحد المكاني : الضفة الغربية وقطاع غزة دون القدس.
- الحد الزمني : 2017.
- الحد الموضوعي : مؤسسات التعليم العالي المحلية وسوق العمل الفلسطينية.

#### مراجعة الأدبيات :

تعددت الدراسات التي تناولت إشكالية عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، واجتهد الباحثان في الاستفادة منها والبناء عليها وتجنب التكرار، لذلك كان التركيز في أدبيات الموضوع بما يتلاءم مع المحاور الرئيسية للبحث، وهي خصائص مخرجات التعليم العالي في فلسطين، وأسباب الفجوة النوعية بين تلك المخرجات ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية، وآليات جسر الفجوة بينهما.

هدفت دراسة (أبو عودة، 2016) إلى معرفة مدى ملاءمة القدرات الذهنية والمهارات العملية لخريجي كليات التجارة في قطاع غزة لاحتياجات سوق العمل الفلسطينية، واسترشد الباحث خلالها بنتائج بحث واستبيان وُزِع على عينة مكونة من 275 خريجاً وخريجةً من مختلف جامعات قطاع غزة. حيث أظهرت الدراسة أن نسبة البطالة بين خريجي كليات التجارة بلغت حوالي 62% من مجموع الخريجين من هذا التخصص، بسبب ضعف القدرات الذهنية والمهارات العملية لهؤلاء

### الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية: الأسباب وآليات المواءمة

الخريجين التي تمكنهم من الانخراط في سوق العمل. وأشارت الدراسة إلى غياب الآلية الفاعلة لتوجيه الطلبة نحو التخصصات العملية التي تحتاجها سوق العمل الفلسطينية. لذلك أوصت الدراسة بضرورة زيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص والجامعات الفلسطينية، لمساعدة الخريجين في الانخراط في سوق العمل، وذلك من خلال توجيه التعليم من مراحل الدراسة الأولى نحو التخصصات المطلوبة في سوق العمل.

أما دراسة (الفليت، 2015)، فقد هدفت إلى تحليل الأسباب الكامنة خلف الارتفاع المتزايد في نسب البطالة من عام لآخر في صفوف خريجي الجامعات. حيث كشفت الدراسة أن الجامعات الفلسطينية تُخرج قرابة (40 ألف) خريجاً وخريجةً سنوياً يعمل منهم (18%) فقط حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يتبقى منهم (82%) ينضمون بشكلٍ سنويٍّ إلى صفوف البطالة. وعزت الدراسة ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الخريجين إلى انخفاض جودة التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية، مما أدى إلى عدم اكتساب الطلبة المهارات المطلوبة للعمل، كما أن تكرار البرامج الأكاديمية أدى إلى تكريس الخريجين من تخصصات لا يحتاجها سوق العمل. وارتأت الدراسة ضرورة إعادة النظر في البرامج الأكاديمية الحالية، والتركيز على الجودة والنوعية وذلك بإشراك وزارة العمل في إعادة هيكلة هذه البرامج، في ضوء رؤية مستقبلية تنموية تتوافق مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية.

وفي سياق الدراسات المحلية التي عكست خلافاً في المنظومة التعليمية، نجد أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى دراسة (هلال، 2011)، التي هدفت إلى تحديد وتحليل الاحتياجات التدريبية الكمية والنوعية للقوى العاملة المدربة ضمن مستويات العمل الأساسية لقطاعات الكهرباء وتكنولوجيا المعلومات وإدارة المكاتب والالكترونيات والاتصالات. ومن خلال تحليل 2298 استمارة معبأة من الطلبة والخريجين والخريجات، ومؤسسات التعليم والتدريب المهني، ومنشآت اقتصادية تمثل سوق العمل في عددٍ من محافظات الضفة الغربية، أظهرت الدراسة تفاوتاً في نسب تشغيل الخريجين والخريجات في نفس مجال التخصص، فكانت أعلى نسبة لخريجي البرمجة والتُمديدات الكهربائية والاتصالات، وأدناها لخريجي صيانة الراديو والتلفزيون. وبيّنت الدراسة أن السبب الأساسي للعمل في غير التخصص يكمن في أن الخريجين لم يجدوا عملاً في مجال التخصص، وأن أصحاب العمل لا يفضلون توظيف الخريجين بسبب نقص الخبرة، وعدم الجاهزية للعمل مباشرة.

على الصعيد الإقليمي العربي، استطلع (الحسيني، 2016) من خلال دراسته آراء الأكاديميين والطلبة من عشر جامعاتٍ وكلياتٍ جامعيةٍ بسلطنة عُمان، للتعرف على مدى إسهام مشاريع التخرج التي يقوم بها الطلبة الجامعيون الدارسون في درجة البكالوريوس وما يعادلها، في إيجاد التكامل بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وجسر الفجوة بينهما. حيث توصلت الدراسة إلى أن

مشاريع التّخرّج يمكن أن تسهم بشكلٍ فاعلٍ في تكامل مخرجات التّعليم مع سوق العمل، وتعريف الطّالب بوظيفته المستقبلية، عندما ترتبط تلك المشاريع بسوق العمل، وتُتاح للطّالب الجامعي الفرصة للتّفاعل مع البيئة الحقيقية لوظيفته المستقبلية أثناء إعداد مشروع التّخرج. لذا ارتأت الدّراسة ضرورة تطوير الآلية التي تُنفّذ بها مشاريع التّخرج، لتصبح أكثر فاعليةً في إيجاد التكامل بين مخرجات التّعليم العالي وسوق العمل، مع الاستمرار في استعمالها كأداةٍ من أدوات تقييم الأداء للطّلبة الجامعيين.

أما دراسة (العابد، والمرعي، 2016)، فقد سلّطت الضّوء على الفجوة القائمة في الأردن بين نوعية الخريجين من المنظومة التّعليمية وإعدادهم، وبين الوظائف المتاحة أمامهم ضمن التّأهيل والتّخصّص الذي تمّ الحصول عليه. واستعرضت الدّراسة التّحديات التي يواجهها قطاع التّعليم والتّدريب المهني والتّقني، إلى أن خلصت إلى الأسباب التي أدت إلى إعداد خريج ضعيف القدرات، وبلا أيّ حافزٍ للعمل والإبداع، حيث تمثّلت تلك الأسباب بضعف التّعليم، وضعف المعلّم والمحاضر، وضعف التّدريب أثناء الدّراسة أو انعدامه. وأظهرت الدّراسة أن نسبة الذين يختارون مجال دراستهم بحيث تتطابق مع رغبتهم ومصادر القوّة التي يملكونها قليلة جدّاً، وأنّ التّعليم في الأردن يعتمد على التّلقين باعتباره مادّة جامدة، بعيدة عن الواقع، ولا تحفّز على التّفكير والإبداع.

وحدّدت دراسة (Mozamel, S. An Abdul Wahid, F., 2015) محور بحثها في أهميّة تطبيق الجودة في الجامعات السودانية، حيث استعرضت أهمّ التّحديات التي تواجه تطبيق الجودة في مؤسسات التّعليم العالي والجامعات في السودان، وكذلك العقبات التي تحول دون ضمان جودة مخرجات العملية التّعليمية. فأظهرت الدّراسة أن ضمان جودة التّعليم العالي يساهم بشكلٍ كبير في تطوير المخرجات التّعليمية التي تلبي احتياجات سوق العمل، إلّا أنّ ضمان جودة التّعليم العالي في المؤسسات التّعليمية، مرهونٌ بتوفر البنية التّحتية الدّاعمة للتّغيير، والموارد البشرية المؤهلة التي تستطيع إدارة المؤسسات التّعليمية بكفاءة عالية، كما أنّ جودة التّعليم تعتمد على وجود وحدات رقابية تمارس التّقييم الذاتي بشكلٍ فعّالٍ داخل المؤسسات التّعليمية.

وفي سياق الدّراسات العربية، نجد أنّ دراسة (Al Hayek and Al Khasawneh, 2013) ركّزت على تحديد مدى ملاءمة التّعليم المحاسبي في الجامعات الخاصة لمتطلّبات سوق العمل الأردنية، وقياس واقع التّعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية الخاصة، وتحديد مشاكل التّعليم المحاسبي في هذه الجامعات، فكتفت نتائج الاستبيان الذي أعدّه الباحثان وورّعاه على عيّنة من خريجي الجامعات الأردنية الخاصة الذين مارسوا مهنة المحاسبة، أنّ الوضع الحالي للتّعليم المحاسبي لا يتناسب مع متطلّبات سوق العمل، بسبب عدم وجود دورات تدريبية تقدّمها الجامعة للطّلبة، وعدم وجود أنشطة تطويرية لقدرات طلبة المحاسبة في مهارات الاتّصال، بالإضافة إلى وجود

### الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية: الأسباب وآليات المواءمة

فجوة بين تعليم المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات، وخاصةً برنامج المحاسبة المحوسبة. إلا أن الدراسة بينت أن هناك إمكانية لتحقيق تحسينات مستقبلية في التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية الخاصة، وذلك عبر توفير فرص تدريب لطلبة المحاسبة في الشركات المتخصصة، وتوجيه التعليم المحاسبي للتكامل مع مناهج أخرى كنظام المعلومات والتكنولوجيا، وإعطاء الطلاب دراسات الحالة المتعلقة بواقع العمل في مؤسسات التشغيل المختلفة.

لا شك أن دراستنا استفادت من التحليل المعمق للدراسات السابقة، واتفقت معها على أن ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الخريجين يعود بالأساس إلى انخفاض جودة التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية، وافتقار الطلبة للمهارات المطلوبة للعمل، كما أن تكرار البرامج الأكاديمية أدى إلى تكريس الخريجين من تخصصات لا يحتاجها سوق العمل. إلا أنها تميزت بتخصصها باقتراح آليات وإجراءات عملية، من شأنها أن تجسر الفجوة النوعية القائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتحقق المواءمة بينهما، كما تميزت هذه الدراسة أيضاً بأنها استهدفت جميع خريجي التعليم العالي والمتوسط والتدريب المهني في كافة محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما وجدنا أن الدراسات السابقة، وخاصة المحلية، منها ما غطت محافظات الضفة الغربية، ومنها ما غطت قطاع غزة فقط، ومنها ما استهدفت خريجي التعليم العالي والمتوسط، ومنها ما استهدفت خريجي التدريب المهني، كما تميزت الدراسة الحالية بحداثة البيانات المستخدمة في التحليل.

#### أولاً: واقع التعليم العالي في فلسطين:

##### 1- نشأة الجامعات الفلسطينية وتطورها:

ترجع الجذور التاريخية لنظام التعليم العالي الفلسطيني إلى سنوات الأربعينيات من القرن الماضي، حيث توجهت أعداد كبيرة من الطلبة الفلسطينيين للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في الخارج، بسبب خلو الأراضي الفلسطينية آنذاك من أية مؤسسة تعليمية عالية، وقد كان معظم الطلبة الذين يتوجهون إلى الجامعات الأجنبية والإقليمية من أبناء العائلات الميسورة، ذات المكانة السياسية والاجتماعية، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الدراسة، وصعوبة الحصول على القبول الجامعي. وخلت الأراضي الفلسطينية من مؤسسات التعليم الجامعي حتى أواخر الستينيات من القرن الماضي، وكان التعليم بعد الثانوية مقتصرًا على التعليم المتوسط في بعض الكليات الموجودة، مثل دور المعلمين التابعة لوكالة الغوث الدولية، وبعض الكليات الخاصة مثل كلية بيرزيت، وكلية النجاح في نابلس، وبعض الكليات التي أنشأتها الحكومة الأردنية قبل عام 1967 (مدوخ، 2008، ص11).

وبعد احتلال باقي الأراضي الفلسطينية عام 1967، أدركت القيادة الوطنية الفلسطينية بأن احتياجات الشعب الفلسطيني وظروفه تحت الاحتلال، تحتم إنشاء مؤسسات تعليم جامعية وطنية على الأراضي الفلسطينية، فأقيمت كلية الشريعة عام 1971 بمدينة الخليل، ثم تحولت كلية بيرزيت إلى جامعة بيرزيت.

زيت في العام 1972، وتحولت أيضاً مدراس الفير في القدس إلى جامعة في العام 1973، أُطلق عليها جامعة بيت لحم، وفي العام 1977 تمّ تطوير كَلْيَة النّجاح بنابلس إلى جامعة النّجاح الوطنيّة، وشهد العام 1978 ميلاد الجامعة الإسلاميّة، ثمّ تحولت كَلْيَة الشّريعة في الخليل إلى جامعة الخليل في العام 1979، ثمّ أنشئت بعدها جامعة القدس أبو ديس من أربع كَلْيّات جامعيّة، كما شهد العام 1991 إنشاء جامعة الأزهر بغزّة، وجامعة القدس المفتوحة، ثمّ تحولت كَلْيَة التّربية الحكوميّة إلى جامعة الأقصى في العام 2000 (الحولي، 2004، ص5).

## 2- مؤسّسات التّعليم العالي في فلسطين:

نشأت مؤسّسات التّعليم العالي في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي بمبادراتٍ محلّيّةٍ وطنيّةٍ، ونمت وتطوّرت بسرعة حتّى وصل عددها في فلسطين في العام الدّراسي 2016/2017 (49) مؤسّسة، تضمّ العديد من التّخصّصات والبرامج الأكاديميّة، والجدول رقم (1) يوضّح عدد مؤسّسات التّعليم العالي الفلسطينيّة للعام الأكاديمي 2016/2017 موزّعة حسب المناطق.

جدول رقم (1) مؤسّسات التّعليم العالي الفلسطينيّة للعام 2016/2017

كلية متوسطة	كلية جامعية	جامعة تقليدية		الأراضي الفلسطينية
2	6	3	حكومية	
10	3	8	عامّة	
6	7	3	خاصّة	
18	16	14	المجموع	
1	4	2	حكومية	الضفة الغربية
7	*3	6	عامّة	
4	5	1	خاصّة	
12	12	9	المجموع	
1	2	1	حكومية	قطاع غزة
3	-	2	عامّة	
2	2	2	خاصّة	
6	4	5	المجموع	
أما التّعليم المفتوح فيوجد جامعة واحدة (القدس المفتوحة) تتوزّع مراكزها بين الضفة الغربية (17) مركز ، وقطاع غزة (5) مراكز				

المصدر: بيانات الدليل الإحصائي السنوي لمؤسّسات التّعليم العالي الفلسطينيّة، 2017.

\* المؤسسات التعليميّة العامّة تشمل تلك التي تشرف عليها وكالة الغوث الدوليّة



### الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية: الأسباب وآليات المواءمة

ويُعزى هذا النشوء المتسارع لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية إلى عدة أسباب منها (الحولي، 2004، ص6):

- تزايد الطلب على التعليم الجامعي بشكل مستمر.
- ارتفاع تكاليف الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي خارج فلسطين.
- صعوبة السفر للخارج بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي.
- انخفاض مستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية وصعوبة التنقل بين المحافظات.

#### 3- الطلبة في التعليم العالي الفلسطيني:

بلغ عدد الطلبة الجدد الذين التحقوا بمؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي 2016/2017 (59318) طالباً وطالبة، توزعوا بين الجامعات التقليدية (34003)، والكليات الجامعية (5932)، وكلّيات المجتمع المتوسطة (4907)، في حين التحق بالتعليم المفتوح (14476) طالباً وطالبة (وزارة التربية والتعليم العالي، 2017).

أما الطلبة المسجلين الملتحقين فعلاً في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي 2016/2017، فقد بلغوا (218415) طالباً وطالبة، توزعوا بين الجامعات التقليدية (136459)، والكليات الجامعية (14876)، وكلّيات المجتمع المتوسطة (11053)، بينما بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم المفتوح (56027) طالباً وطالبة (وزارة التربية والتعليم العالي، 2017).

#### 4- خريجي التعليم العالي الفلسطيني:

بعد قيام السلطة الفلسطينية بتطوير التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية، وطرأت تغيرات كثيرة على أعداد الخريجين كمّاً ونوعاً، ولعلّ البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقيّدنا في رصد هذه التغيرات على النحو التالي:

##### أ- أعداد الخريجين والخريجات:

تشير البيانات أنّ عدد الخريجين من الجامعات المحلية بلغ في العام الدراسي 1995/1996 (3441) خريجاً، منهم (51.7%) من الذكور، (48.3%) من الإناث، فيما بلغ عدد الخريجين من كليات المجتمع المتوسطة المحلية (1413) خريجاً خلال نفس العام، منهم (35.7%) من الذكور، (64.3%) من الإناث (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، ص10). ولكنّ التوسّع الكمي في التعليم بجميع مستوياته، وفتح باب التعليم الجامعي على مصراعيه أمام كلّ من يرغب فيه، ما دام قد حصل على شهادة الثانوية العامة، بغضّ النظر عن المجموع العام (معدل النجاح)، أدّى إلى زيادة أعداد الخريجين والخريجات من الجامعات المحلية أضعافاً مضاعفة، فقد وصل العدد في العام الدراسي 2016/2017 إلى (44446) خريجاً، منهم (39.2%) من الذكور، (60.8%)

من الإناث، فيما وصل عدد الخريجين من الكليات المتوسطة إلى (3712) خريجاً خلال نفس العام (وزارة التربية والتعليم العالي، 2017).

#### ب- نوعية تخصصات الخريجين والخريجات:

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنّ أعلى نسبة من الخريجين الحاصلين على شهادة الدبلوم المتوسط أو البكالوريوس في العام الدراسي 2016/2017 كانت من تخصص الأعمال التجارية والإدارية (25%)، يليها العلوم التربوية وإعداد المعلمين (15%)، ثم الصحة (11%)، يليها العلوم الإنسانية (10%)، ثم العلوم الاجتماعية والسلوكية (9%)، وباقي التخصصات (30%). وبالمقارنة مع الأعوام السبع الماضية كانت أعلى نسبة لهم أيضاً في تخصص الأعمال التجارية والإدارية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

جدول رقم (2) التوزيع النسبي للخريجين الحاصلين على دبلوم متوسط أو بكالوريوس في فلسطين حسب

مجال الدراسة والجنس، 2016

مجموع (%)	الجنس		مجال الدراسة
	إناث (%)	ذكور (%)	
25	21	31	الأعمال التجارية والإدارية
15	20	8	علوم تربوية وإعداد معلمين
11	10	12	الصحة
10	14	5	علوم إنسانية
9	11	6	العلوم الاجتماعية والسلوكية
6	3	9	الهندسة والمهن الهندسية
5	4	7	الحاسوب
3	2	5	القانون
3	2	5	العلوم المعمارية والبناء
3	2	4	صحافة والإعلام
2	3	1	العلوم الطبيعية
2	2	2	الرياضيات والإحصاء
1	1	2	الخدمات الشخصية
5	5	3	تخصصات أخرى
100	100	100	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي تحت عنوان:

مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد 20-29 سنة، 2017/7/4

### الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية: الأسباب وآليات المواءمة

ويتبين لنا من بيانات الجدول رقم (2) أن نسبة الخريجات الإناث زادت على نسبة الخريجين من الذكور في أربعة تخصصات هي: التربية وإعداد المعلمين (20%)، العلوم الإنسانية (14%)، العلوم الاجتماعية والسلوكية (11%)، والعلوم الطبيعية (3%). وفي المقابل زادت نسبة الخريجين الذكور على نسبة الإناث في باقي التخصصات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017). يتضح لنا مما سبق أن (59%) من تخصصات الخريجين تركزت في العلوم الاجتماعية والإنسانية والتربوية والإدارية، في حين توزع باقي الخريجين على العلوم الهندسية والتطبيقية والعلوم الصحية والتخصصات الأخرى، وهذا يعكس حجم الخلل الذي تعاني منه مخرجات العملية التعليمية في فلسطين، والتي تتمثل في كثرة التخصصات في العلوم الإنسانية، وبالتالي كثرة الخريجين الذين يتم الدفع بهم لسوق العمل على حساب الاهتمام بالعلوم التطبيقية والعلمية، وهذا مؤشر واضح بأن خطط وبرامج التعليم العالي في مؤسساتنا تفتقد تماماً للمرونة اللازمة لتعديلها وتطويرها بشكل سريع وفقاً لمتطلبات واحتياجات سوق العمل.

#### 5- تطور نسبة البطالة بين صفوف الخريجين في فلسطين:

تشير البيانات أن معدل البطالة للخريجين الحاصلين على مؤهل دبلوم متوسط أو بكالوريوس بلغ (45%) في العام 2010، ثم ارتفع هذا المعدل إلى (52%) في الأعوام 2013، 2015، حتى بلغ في العام 2016 (54%)، بواقع (42%) في الضفة الغربية، (67%) في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

جدول رقم (3) نسبة البطالة بين صفوف الخريجين الحاصلين على مؤهل علمي دبلوم متوسط أو

بكالوريوس في فلسطين حسب مجال الدراسة والجنس، 2016

مجموع (%)	الجنس		مجال الدراسة
	إناث (%)	ذكور (%)	
69	78	45	علوم تربوية وإعداد معلمين
65	79	38	العلوم الاجتماعية والسلوكية
65	60	75	العلوم الطبيعية
62	71	46	الرياضيات والإحصاء
60	65	44	علوم إنسانية
55	87	41	صحافة والإعلام
52	73	36	الحاسوب
50	70	36	الأعمال التجارية والإدارية
46	61	40	العلوم المعمارية والبناء
45	55	35	الصحة

مصطفى منصور ، محمود عيسى

39	55	32	الهندسة والمهن الهندسية
23	45	18	القانون
23	16	25	الخدمات الشخصية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي تحت عنوان:

مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد 20-29 سنة، 2017/7/4

وتشير بيانات الجدول رقم (3) أنَّ أعلى معدّل للبطالة بين الخريجين في فلسطين في العام 2016 كان من المتخصصين في العلوم الطبيعية (75%)، يليهم خريجو الرياضيات والإحصاء (46%)، ثم العلوم التربوية وإعداد المعلمين (45%)، والعلوم الإنسانية (44%). في حين بلغ أعلى معدّل للبطالة بين الخريجات لنفس العام من تخصص الصحافة والإعلام (87%)، ثم العلوم الاجتماعية والسلوكية (79%)، تليها العلوم التربوية وإعداد المعلمين (78%)، ثم الحاسوب (73%) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

لقد تبين لنا ممّا سبق حجم التباين بين ما تقدّمه مؤسسات التعليم العالي من مخرجات في بعض التخصصات، وبين حاجة سوق العمل، حتّى أصبحت تلك المخرجات عبئاً على المجتمع، لأنّ وفرة الخريجين من بعض التخصصات من جانب، وافتقارهم للمهارات المطلوبة في سوق العمل من جانب آخر، تسببت في تفشي ظاهرة البطالة بين صفوف الخريجين وارتفاعها إلى (52%)، وهو ما يعكس عدم وجود الاتصال والتواصل بين المؤسسات التعليمية بتنوعها، وبين مؤسسات التشغيل في سوق العمل، ناهيك عن عدم تحديث البرامج التعليمية المقدمة، وعدم وجود القراءة المستمرة والفعالة لسوق العمل ومتطلباتها.

وكخلاصة يمكن القول أنّ حجم جهاز التعليم العالي في فلسطين شهد توسعاً كمياً سريعاً خلال السنوات الماضية، سواء من حيث أعداد الخريجين والخريجات، أو التخصصات التي تطرحها المؤسسات التعليمية الفلسطينية، ومع أنّ أعداد الخريجين في الأراضي الفلسطينية أقلّ من المستويات السائدة في بعض الدول العربية، إلّا أنّ الخصوصية التي يميّز بها الاقتصاد الفلسطيني، ومحدودية الطاقة الاستيعابية للخريجين في سوق العمل الفلسطيني، تطرح تساؤلاً كبيراً حول جدوى التوسع الكمي السريع لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني ومخرجاتها، هذا بالإضافة إلى حالة عدم التوازن التي عانت منها الجامعات الفلسطينية في عدد الخريجين من البرامج الجامعية، حيث استحوذت العلوم الإنسانية والتربوية والإدارية على (59%) من الخريجين، في حين توزعت النسب الباقية على العلوم الهندسية والتطبيقية والعلوم الصحية والتخصصات الأخرى، ممّا انعكس ذلك على عدم المواءمة بين تخصصات الخريجين وبين احتياجات سوق العمل.

الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية: الأسباب وآليات المواءمة

#### 6- التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية:

رصدت الكثير من الدراسات العربية التحديات التي تواجه التعليم العالي في الدول العربية بشكل عام، في ظلّ متغيرات العولمة والثورة المعلوماتية والمعرفية، تمثلت هذه التحديات فيما يلي (علي، 2012، ص748):

- وجود جامعات أجنبية دولية داخل بعض البلدان العربية، نافست الجامعات الوطنية وتفوّقت عليها.
- عدم ضمان جودة التعليم المقدم من الجامعات الخاصة والأجنبية.
- انخفاض الدعم الحكومي للجامعات الرسمية، حدّ من قدرتها على زيادة الرسوم الجامعية.
- استثمار القطاع الخاص في التعليم العالي، ومنافسته للقطاع العام على أسس ربحية.
- تنوّع أنماط التعليم العالي، وظهور أنواع جديدة من الجامعات مثل الجامعات المفتوحة والتعلّم عن بعد، والتي تكون رسومها أقلّ من الجامعات النظامية.
- انحسار دور الحكومات في صياغة الاستراتيجيات التي تكفل الحفاظ على الهوية الوطنية.

ولا تختلف التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية عن مثيلاتها العربية، فرغم صمود هذه المؤسسات ونموها في ظلّ الظروف غير المستقرة التي تمرّ بها الأراضي الفلسطينية، إلاّ أنّها تواجه تحديات كبيرة تعيق الارتقاء بالمرجع التعليمي، وتتلخّص هذه التحديات في الآتي (الدلو، 2016، ص21-24):

- تحسين الكفاءة الداخلية: أي تحسين قدرة مؤسسات التعليم العالي على تطوير المناهج والبرامج الأكاديمية والارتقاء بالمستوى التعليمي، و تطوير الأجهزة الإدارية القادرة على القيام بهذه الأعباء.
- الارتقاء بالكفاءة الخارجية: أي تحسين قدرة مؤسسات التعليم العالي على المواءمة بين كفاءة الخريجين وبين حاجات العمل من المهارات المطلوبة.
- الانفتاح على البحث العلمي والمنهجي.
- التوسّع الكمي في مؤسسات التعليم العالي على حساب جودة البرامج التعليمية.
- تلبية الطلب المتزايد على التعليم الجامعي.
- تراجع الموارد المالية في ظلّ تزايد أعداد الطلبة الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي، وارتفاع تكلفة الطالب في المرحلة الجامعية مقارنةً بتكلفة المراحل الأخرى.
- غياب الفكر المؤسسي في عملية التطوير.

وكخلاصة يرى الباحثان أن التعليم الجامعي في فلسطين، يواجه حالة من عدم الاستقرار، ويمرّ بمرحلة حرجية تحتاج إلى المراجعة والتحليل للواقع، لتحسين القدرات التنافسية في ظلّ العولمة والثورة المعلوماتية والمعرفية، الأمر الذي يستدعي تطبيق أفكاراً جديدةً ومتنوعةً، لتلبية الطلب المتزايد على التعليم الجامعي، لذلك أصبح من الضروري الاهتمام بالمداخل الأساسية لضمان جودة المخرج التعليمي، وهي الاعتماد، التقييم، المراجعة الأكاديمية، التي تضمن ألا يكون الارتقاء كمياً على حساب الجودة، فالتحدي الأكبر للتعليم الجامعي حالياً هو تقديم مخرجات ذات جودة عالية تلبي احتياجات سوق العمل.

كما يرى الباحثان أن انخفاض الإنفاق على البرامج التعليمية والبحثية، التي تعاني منه كافة مؤسساتنا التعليمية، نتيجة العجز الدائم، وعدم استقرار موازنتها، وغياب نظام متكامل لضمان جودة التعليم داخل هذه المؤسسات، انعكس بشكل كبير على مستوى ملائمة المخرجات التعليمية لمتطلبات سوق العمل الفلسطينية.

#### ثانياً أسباب الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية:

تعتبر الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل، إحدى الإشكاليات التي تنعكس سلباً على آفاق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أشارت العديد من الدراسات(\*) إلى تشوّه العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي من التخصصات العلمية والمهنية المختلفة، وبين طبيعة احتياجات سوق العمل الفلسطينية من هذه التخصصات، وتبرز هذه الإشكالية بوضوح من خلال ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين ارتفاعاً كبيراً في معظم التخصصات، رغم تباينها من تخصص لآخر، وتتمثل الأسباب التي أحدثت فجوة واسعة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني (الجامعي والمهني) ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية فيما يلي:

\* من أهم الدراسات التي بحثت في هذه المشكلة :

أ- دراسة محمود الجعفري ودارين لافي، مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية، ماس، رام الله، فلسطين، آذار 2004.

ب- دراسة محمد خليفة وعبد الوهاب عبد العزيز، سياسات تطوير قدرة التعليم والتدريب المهني لتلبية الاحتياجات التدريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ماس، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2010.

ت- دراسة حمدي الدلو، استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين، 2016.

الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية: الأسباب وآليات المواءمة

## 1. التزايد المستمر في أعداد الخريجين في ظل ضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطينية:

تعاني أسواق العمل العربية عامةً، وسوق العمل الفلسطينية خاصةً، من التوسع الكمّي في مؤسسات التعليم العالي ومخرجاته، فقد أدى فتح باب التعليم الجامعي على مصراعيه أمام كلّ مَنْ يرغب فيه، ما دام قد حصل على الثانوية العامة، إلى استقبال أعداد متزايدة من الطّلاب، دون النّظر إلى الحاجة إليهم بعد التّخرّج، ودون النّظر إلى الآثار السّلبية النّاجمة عن تعطيل رأس المال البشري، وهو رأس المال الحقيقي المعوّل عليه في بناء الدّولة وتعافي الاقتصاد (عبد القادر، 2003، ص100).

وقد أشرنا سابقاً أنّ أعداد الخريجين في الأراضي الفلسطينية زادت بنسبٍ كبيرةٍ خلال السّنوات الماضية، وأوضحنا أنّ عدد الخريجين السنوي من حملة المؤهلات العلميّة دبلوم متوسط فأعلى، ازداد بنسبة (892%) خلال الفترة 1995-2016، حيث ازداد العدد من (4854) خريجاً في العام 1996، إلى (48158) خريجاً في نهاية العام 2016، أي بمعدّل زيادة سنويّة قدرها (42%). هذا التّزايد المستمرّ في أعداد الخريجين، تزامن مع تدنّي القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطينيّة، ومحدوديّة حجم هذه السّوق، علماً أنّ عدم قدرة سوق العمل الفلسطينيّة على استيعاب معدّلات النموّ المتسارعة في قوّة العمل الفلسطينيّة ناجمة عن عدّة أسباب أهمّها (عيسى، 2013، ص106) :

- أ- ارتفاع معدّلات النموّ السّكاني في الأراضي الفلسطينيّة (2.89%) سنوياً، وهي تُعتبر من أعلى المعدّلات على مستوى العالم، بالإضافة إلى فتوّ الهيكل السّكاني، حيث تشكّل نسبة السّكان أقلّ من 15 سنة حوالي (40.8%) من مجموع السّكان.
  - ب- سياسات وممارسات السّلطات الإسرائيليّة التي هدفت إلى تسخير الاقتصاد الفلسطيني لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، ومنع وتعطيل نموّ قاعدته الإنتاجيّة والتّشغيليّة.
  - ت- تخلف البنية الاقتصاديّة الفلسطينيّة، وتشوّه هيكل الاقتصاد الفلسطيني، وضعف القطاعات الإنتاجيّة وتراجع أهمّيّتها، وعجزها المتنامي عن توفير فرص عمل، حيث أنّ أكثر من (94%) من المنشآت هي منشآت صغيرة توظّف أقلّ من 5 عمال.
- هذان السّببان مجتمعان (تزايد أعداد الخريجين ومحدوديّة حجم سوق العمل الفلسطينيّة)، ساهما في تفشّي ظاهرة البطالة بين صفوف الخريجين، حيث بلغت هذه النّسبة كما أشرنا (54%) في الأراضي الفلسطينيّة في العام 2016، بواقع (42%) في الضّفة الغربيّة، (67%) في قطاع غزّة.

## 2. ضعف كفاءة خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ومحدودية مهاراتهم:

اعتمدت مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية (الجامعات والمعاهد والكليات المتوسطة) منذ تأسيسها على المساعدات والدعم الخارجي، واتّسمت بمحدودية مواردها الذاتية، وعجزها المتنامي عن تغطية نفقاتها الجارية والتطويرية، وبالتالي عندما انخفضت المساعدات المالية (العربية والدولية) لمؤسسات التعليم العالي، أدى ذلك إلى تفاقم العجز في موازنات تلك المؤسسات، ولم تعد قادرة على تأمين احتياجاتها الضرورية من الأجهزة والمعدات والمختبرات، كما أنها لم تستطع استقطاب الكفاءات العلمية والاحتفاظ بها للتدريس بسبب ضعف مرتباتها، وقد نجم عن ذلك تراجع قدرة هذه المؤسسات على توفير برامج أكاديمية متطورة، وخدمات وأبحاث واستشارات مميزة، هذا بالإضافة إلى تراجع قدرات كادر التدريس، وعدم تمكنه من مواكبة التطورات الحديثة والمتسارعة في مناهج وطرق ووسائل التعليم، فأدى ذلك كله إلى تراجع قدرات الخريجين وافتقارهم إلى العديد من المهارات اللازمة لاندماجهم في سوق العمل المحلية (الجعفري، والعارضة، 2002، ص 41).

ومن ناحية ثانية، هناك إشكالية تدني مستوى نوعية التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية، فالتعليم في الكليات والجامعات الفلسطينية يعتمد على التلقين، ولا يعتمد على الإبداع، ومعظم المناهج والبرامج والمساقات ذات طابع نظري، ومصوبة في قوالب جامدة، لا تواكب التطورات والمستجدات العلمية، كما تفتقر جامعاتنا إلى المساقات التدريبية والتطبيقية الحديثة، المرتبطة بسوق العمل ومتطلباتها، فساهم ذلك أيضاً في ضعف كفاءة الخريجين وتدني مهاراتهم (الجعفري، ولافي، 2004، ص 41).

ومن ناحية أخرى، هناك إشكالية حقيقية في نوعية تخصصات الخريجين والخريجات في الأراضي الفلسطينية، حيث أشارت بيانات الجدول رقم (3) أن (59%) من الخريجين في الأراضي الفلسطينية في نهاية العام 2016، متخصصون في العلوم التربوية والإنسانية والاجتماعية والإدارية، أما المتخصصون في مجال العلوم الهندسية والمعمارية والصحية، فقد بلغت نسبتهم (20%)، ويعود السبب في ارتفاع نسبة الخريجين من تخصصات العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية، إلى ارتفاع معدلات الإقبال على الالتحاق بهذه التخصصات، لسهولة القبول بها، خاصة الطلبة الحاصلين على معدلات متدنية في الثانوية العامة (عرمان، والنّاطور، 2002، ص 42).

وهذه النسبة بحد ذاتها تشكل جانباً هاماً من جوانب عدم المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل، لأنها انعكست على نسبة البطالة في صفوف الخريجين، حيث ارتفعت نسبة البطالة بين خريجي كليات العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية في العام 2016 إلى (63.3%) من مجموع الخريجين من تلك التخصصات، بينما بلغت نسبة البطالة بين خريجي كليات العلوم التطبيقية (43.7%) من مجموع الخريجين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، ب،



### الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية: الأسباب وآليات المواءمة

ص109)، كما أشارت بعض البيانات أيضاً أن الكثير من خريجي تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية يضطرون للعمل في مهنة لا تتناسب مع تخصصاتهم (عيسى، 2013، ص108).

### 3. ضعف بنية نظام التدريب المهني والتقني:

يُعتبر التعليم والتدريب المهني من أهم ركائز رأس المال البشري، الذي هو عماد التنمية الاقتصادية، وتتبع أهمية التدريب المهني كونه أحد المدخلات الأساسية، التي تسهم في تحسين فرص العثور على عمل في سوق العمل المحلية، كما أنه المورد الوحيد الذي يزود القطاعات الاقتصادية بالمهنيين والفنيين.

يعاني قطاع التدريب المهني والتقني الفلسطيني من العجز المستمر في الموازنات التي تخصصها المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب المهني للبرامج التدريبية والتطبيقية، والناجم أساساً عن عدم مقدرة هذه المؤسسات والمراكز على تأمين التمويل اللازم لهذه البرامج، ومن الملاحظ هنا أن القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي تُعتبر المستقبل الأول من مخرجات التدريب المهني والتقني، لا تساهم في تمويله، ولا تقدم شيئاً لتطويره وتنميته من مواردها المتاحة، وهذا بخلاف ذاته معضلة، لأن عدم مساهمة القطاعات الاقتصادية المستخدمة لمخرجات التدريب المهني في تمويله، لا يؤدي فقط إلى حرمان التدريب المهني والتقني من موارد هامة، بل يساهم أيضاً في زيادة الفجوة بين مخرجات التدريب ومتطلبات هذه القطاعات الاقتصادية، لذلك نجد أن بعض البلدان المتقدمة تشجع المؤسسات الصناعية والإنتاجية على المساهمة في تمويل التدريب المهني والتقني، مقابل مشاركة هذه المؤسسات في تخطيط هذا التدريب، وتقرير سياساته واتجاهاته، وتقييم فاعليته (عباس، 2006، ص174).

كما يعاني التدريب المهني من قصر فترة التدريب في مواقع العمل، وعدم وجود نظام فلسطيني ينظم هذا التدريب، مما تسبب في افتقار خريجي التدريب المهني إلى الخبرة الكافية، التي تمكنهم من الأداء المهني الناجح، هذا بالإضافة إلى نقص الأجهزة والمعدات والمواد الخام اللازمة للتطبيقات العملية، التي تعاني منها المختبرات والمشاغل، فضلاً عن تعدد الجهات المشرفة على عمل مؤسسات ومراكز التعليم والتدريب المهني، الأمر الذي تسبب في اختلاف مناهج التعليم، واختلاف معايير وسياسات قبول المتدربين، فانخفضت جودة التدريب، وأفرز مخرجات لا تتسجم مع التطورات التكنولوجية الحديثة (عدوان، 2009، ص27-28).

ويعاني قطاع التعليم والتدريب المهني أيضاً من النظرة الدونية من قبل المجتمع لهذا القطاع، والثقافة السائدة بتفضيل التعليم الأكاديمي على المهني، لذلك نجد أن نسبة إقبال الطلاب على التدريب المهني منخفضة نتيجة استمرار هذه النظرة المجتمعية الخاطئة للتدريب المهني، وقد ساهمت

أنظمة التعليم في الدول العربية عامةً، وفي الأراضي الفلسطينية خاصةً، في تكوين النظرة السلبية للمجتمع نحو التعليم والتدريب المهني، إذ يمثل التدريب المهني والتقني خياراً من لا خيار له، من حيث قبول الطلاب ذوي التحصيل العالي في مسار التعليم الثانوي الأكاديمي، وتحويل ذوي التحصيل المتدني نحو مسار التعليم الثانوي المهني، وتحويل الطلاب ذوي التحصيل الأدنى إلى مسار التدريب المهني (علي، 2009، ص10). حيث تشير البيانات الإحصائية أن نسبة من يتوجهون للتدريب المهني لم تتجاوز (1%) من مجموع الأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية في نهاية 2016، وبينما تساوت هذه النسبة بين قطاع غزة والضفة الغربية بواقع (1%) أيضاً، إلا أن الاختلاف بينهما كان على صعيد الجنس، حيث ارتفعت قليلاً نسبة الإناث في الضفة الغربية (0.7%)، عنها في قطاع غزة (0.6%) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، ص128).

ويعود السبب في تدني نسبة الالتحاق في التدريب المهني والتقني، وخاصةً بين الإناث، إلى غياب التنسيق الفاعل بين الجهات القائمة على تدريب المرأة، وعدم تصميم برامج تتناسب مع قدرات وإمكانيات المرأة، إضافة إلى شروط القبول غير المشجعة، وصعوبة الوصول إلى مراكز التدريب والمؤسسات التعليمية البعيدة، هذا فضلاً عن غياب التوجيه والإرشاد المهني للنساء، ليكونوا أكثر إدراكاً لفرص العمل المتاحة والمبادرات الخلاقة، من خلال مرجعية معلوماتية تربطهن بأحدث المستجدات في سوق العمل (الدويبي، 2005، ص5).

بالإضافة إلى الأسباب السابقة، عزت بعض الدراسات وجود فجوة واسعة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني (الجامعي والمهني) ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية إلى الأسباب التالية (أبو عواد، 2013) :

1. تبعية الاقتصاد الفلسطيني القسرية للاقتصاد الإسرائيلي، تسببت في محدودية وصغر حجم سوق العمل الفلسطينية.
  2. غياب التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والمهني وبين القطاع الخاص، مما يؤثر في محدودية الكفاءة لدى الخريجين.
  3. عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات واضحة تساعد الطلبة وتوجههم لدراسة التخصصات التطبيقية والمهنية، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى محدودية الخيارات المتاحة للطلبة في دراسة تخصصات تتناسب مع دلائلهم في الثانوية العامة مثل العلوم الإنسانية.
  4. عدم وجود وعي لدى المواطنين حول التخصصات التي توائم احتياجات سوق العمل، رغم أن للأهل تأثيراً كبيراً على أبنائهم عند اختيار التخصص.
- وأضافت دراسات أخرى (شاهين، 2017) أسباباً تتعلق بـ:

### الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية: الأسباب وآليات المواءمة

5. العلاقة التقليدية بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، باقتصارها على اتجاه العلاقة من التعليم إلى العمل، في حين أن العلاقة الصحيحة بينهما يجب أن تكون باتجاهين، من خلال إشراك مؤسسات التشغيل في تخطيط برامج مؤسسات التعليم العالي والتدريب المهني.
  6. البطء في استجابة المنظومة التعليمية للتطور المتسارع في سوق العمل واحتياجاتها.
  7. غياب الترابط بين التخطيط التربوي وتخطيط القوى العاملة.
- نستخلص مما سبق أن التوسع الكمي في مؤسسات التعليم العالي، وتراجع قدرة هذه المؤسسات على توفير برامج أكاديمية متطورة ومتنوعة، أدى إلى تراجع قدرات الخريجين وافتقارهم إلى العديد من المهارات اللازمة لاندماجهم في سوق العمل المحلية، ولعل الإشكالية الحقيقية التي تعاني منها مخرجاتنا التعليمية هي نوعية تخصصات الخريجين، خاصة تلك التخصصات النظرية، التي تعتمد على التلقين، ومصوبة في قوالب جامدة، لا تواكب التطورات والمستجدات العلمية، كما تفقر جامعاتنا إلى المساقات التدريبية والتطبيقية الحديثة، المرتبطة بسوق العمل ومتطلباتها، فساهم ذلك كله في بقاء أعداد كبيرة من هؤلاء الخريجين خارج سوق العمل.

### ثالثاً الآليات والحلول المقترحة للمواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية:

رغم كل الأسباب التي أشرنا إليها سابقاً، والتي حالت دون تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي والتدريب المهني، إلا أن تحقيق هذه المواءمة ليس بالأمر المستحيل، خاصة إذا تضافرت جميع الجهود للحد من اتساع الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، ومحاولة جسر هذه الفجوة. وفيما يلي يقترح الباحثان بعض الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق مستوى مقبول من المواءمة:

- 1- تفعيل وتطوير النظام الفلسطيني لمتابعة الخريجين، الذي طبقته وزارة التربية والتعليم العالي بدعم من البنك الدولي في العام 2015، لمتابعة الخريجين في جميع مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي يهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات وطنية وزمنية تجمع إحصاءات التعليم مع إحصاءات سوق العمل، بحيث تُستخدم هذه البيانات كأداة فعالة في تحليل الاتجاهات التعليمية، واستخلاص مؤشرات الأداء الأساسية للسياسات التعليمية وإعداد البرامج. إن من شأن تفعيل هذا النظام توفير رؤية وطنية حول نظام التعليم العالي، وتبسيط الضوء على المساقات والمناهج والبرامج التي تحتاج إلى تطوير وتحسين. كما من شأنه توفير التغذية الراجعة لمؤسسات التعليم العالي حول أداء الخريجين، والسعي نحو تطويره، مما سيمكن المشغلين من اختيار خريجين من المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تقدم المخرجات ذات القدرات الأعلى.

- 2- إعداد دليل استرشادي محسوب يربط التخصصات الأكاديمية بالوظائف والمهن المطلوبة في سوق العمل الفلسطينية، سواء في القطاع العام أو الخاص، بحيث يُجَدِّد هذا الدليل باستمرار من خلال قاعدة البيانات الوطنية التي يوقرها نظام متابعة الخريجين.
- 3- تطوير البرامج الأكاديمية والتدريبية لمؤسسات التعليم العالي بما يناسب متطلبات سوق العمل، وذلك من خلال إشراك المختصين والفنيين والخبراء من سوق العمل في تخطيط هذه البرامج، والتركيز على البرامج المرنة التي يسهل تطويرها بشكل مستمر، لتكون قادرة على مواكبة المستجدات المتسارعة لسوق العمل المحلي والإقليمي وحتى الدولية.
- 4- إضافة وحدات مختصة بالتدريب الميداني في سوق العمل إلى جميع التخصصات والبرامج الأكاديمية والتدريبية، بحيث تهتم وحدة التدريب الميداني بتطوير العلاقة مع القطاع الخاص ومؤسسات التشغيل في سوق العمل من خلال تخطيط وتنفيذ برامج لتدريب وتوظيف الخريجين وإعدادهم لدخول سوق العمل المحلي والعربي ودعم قدراتهم التنافسية فيه. وتقع على عاتق وحدة التدريب اختيار الخريجين الذين تتوفر فيهم شروط المشاركة في هذه البرامج، عبر إطلاق حملات خاصة في الجامعات ومراكز التدريب المهني تهدف إلى زيادة الوعي حول فرص التدريب المتاحة في سوق العمل، واختيار مؤسسات التدريب المستهدفة، وإعداد المدربين والمشرفين على البرامج التدريبية.
- 5- إطلاق حملات ترويج وتوعية وإرشاد من قبل وزارتي التعليم العالي والعمل تستهدف الأهل والطلبة لزيادة أعداد الطلبة المتوجهين للتعليم والتدريب المهني والتقني، بحيث تركز هذه الحملات على زيادة عدد الطالبات المتوجهات للتعليم والتدريب المهني والتقني، بما يضمن توسيع مشاركة الإناث في البرامج المختلفة، وفتح الآفاق أمامهن.
- 6- إنشاء صندوق خاص بالتشغيل والتدريب المهني والتقني يُمول من إيرادات ضريبة الدخل والأرباح، ومن المساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية، بحيث يُخصص القسم الأكبر من أموال هذا الصندوق لتمويل برامج تدريبية للطلبة المتخصصين في العلوم الزراعية والصناعية، سواء في الجامعات والكليات أو في مراكز التدريب المهني، ويكون الهدف الرئيس لهذه البرامج رفد قطاعي الزراعة والصناعة بالكفاءات المدربة القادرة على النهوض بهذين القطاعين، اللذين يعتبران أكثر القطاعات الاقتصادية قدرة على توليد فرص عمل، وأكثرها قدرة على المساهمة في الحد من انتشار ظاهرة البطالة في صفوف الخريجين، فيما لو استعاد كل من القطاعين قاعدته الإنتاجية .
- 7- تفعيل دور حاضنات الأعمال التكنولوجية الفلسطينية من خلال توفير بيئة مناسبة لهذه الحاضنات، خاصة وأن هذه الحاضنات (مثل UCAS, Gaza Sky Geeks, PICTI)

## الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية: الأسباب وآليات المواءمة

تلعب دوراً حيوياً في اكتشاف الأفكار الإبداعية وتنميتها وخصوصاً المشاريع التكنولوجية، التي أصبحت خياراً فعالاً من أجل إيجاد فرص عمل للخريجين، والمساهمة في إيجاد حلول خلاقة للحد من التزايد المستمر في معدلات بطالة الخريجين.

يتوقع الباحثان أن وضع هذه الآليات موضع التنفيذ من شأنه الحد من اتساع الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية، من خلال توفير نتائج كمية للاحتياجات المستقبلية لسوق العمل الفلسطينية من الكوادر البشرية المؤهلة، وتوفير مؤشرات عن أهم المهارات التي تحتاجها سوق العمل من وجهة نظر أصحاب العمل، وتوفير مؤشرات عن رضا الخريجين عن البرامج التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي في إعدادهم للالتحاق بسوق العمل.

### رابعاً النتائج والتوصيات:

#### 1- النتائج:

أ- شهد جهاز التعليم العالي في فلسطين توسعاً كمياً سريعاً خلال السنوات محل الدراسة، سواء من حيث أعداد الخريجين والخريجات، أو التخصصات التي تطرحها المؤسسات التعليمية.

ب- تعاني مخرجات العملية التعليمية في فلسطين من خلل كبير، يتمثل في كثرة التخصصات في العلوم الإنسانية (59%)، وبالتالي تزايد أعداد الخريجين الذين يتم الدفع بهم لسوق العمل على حساب الاهتمام بالعلوم التطبيقية والعلمية.

ت- بينت الدراسة حجم التباين بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي من مخرجات في بعض التخصصات، وبين حاجة سوق العمل، حتى أصبحت تلك المخرجات عبئاً على المجتمع، لأن وفرة الخريجين من بعض التخصصات من جانب، وافتقارهم للمهارات المطلوبة في سوق العمل من جانب آخر، تسببت في ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الخريجين إلى (52%).

ث- خلصت الدراسة إلى أن الخطط والبرامج في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية تفتقد تماماً للمرونة اللازمة لتعديلها وتطويرها بشكل سريع وفقاً لمتطلبات واحتياجات سوق العمل.

ج- أوضحت الدراسة أن أهم التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية تمثلت في تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لهذه المؤسسات، هذا فضلاً عن التوسع الكمي في مؤسسات التعليم العالي على حساب جودة البرامج التعليمية.

ح- انعكس انخفاض الإنفاق على البرامج التعليمية والبحثية، التي تعاني منه كافة مؤسساتنا التعليمية، نتيجة العجز الدائم، وعدم استقرار موازنتها، وغياب نظام متكامل لضمان جودة التعليم داخل هذه المؤسسات، بشكل كبير على مستوى ملائمة المخرجات التعليمية لمتطلبات سوق العمل الفلسطينية.

خ- تسبب التوسع الكمي في مؤسسات التعليم العالي، وتراجع قدرة هذه المؤسسات على توفير برامج أكاديمية متطورة ومتنوعة، في تراجع قدرات الخريجين وافتقارهم إلى العديد من المهارات اللازمة لاندماجهم في سوق العمل المحلية.

د- بينت الدراسة أن الإشكالية الحقيقية التي تعاني منها مخرجاتنا التعليمية هي نوعية تخصصات الخريجين، خاصة تلك التخصصات النظرية، التي تعتمد على التلقين، ومصوبة في قوالب جامدة، لا تواكب التطورات والمستجدات العلمية، ناهيك عن افتقار جامعاتنا إلى المساقات التدريبية والتطبيقية الحديثة، المرتبطة بسوق العمل ومتطلباتها، فساهم ذلك كله في بقاء أعداد كبيرة من هؤلاء الخريجين خارج سوق العمل.

## 2- التوصيات:

يقدم الباحثان عدداً من التوصيات التي من شأنها أن تسهم في مساعدة راسمي السياسات وصانعي القرار بقطاعي التعليم والعمل، في اتخاذ بعض القرارات التي من شأنها تجسير الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية، وتم تقسيم التوصيات حسب الجهة الموجهة لها:

### • توصيات لوزارة التربية والتعليم العالي:

أ- تقديم الدعم المالي لمؤسسات التعليم العالي، لمساعدتها في تطوير برامجها ومناهجها ومخرجاتها.

ب- توجيه الدعم المالي والفني للتخصصات المطلوبة في سوق العمل المحلية والإقليمية، وذلك على حساب التخصصات التي تشبعت منها سوق العمل.

ت- تفعيل النظام الفلسطيني لمتابعة الخريجين، الذي طبّقه الوزارة عام 2015، لمتابعة الخريجين في جميع مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستخدام البيانات التي يوفرها النظام كأداة فعالة في تحليل الاتجاهات التعليمية، واستخلاص مؤشرات الأداء الأساسية للسياسات التعليمية وإعداد البرامج.

ث- تطوير معايير القبول في الجامعات والكليات المتوسطة، بحيث لا يقتصر على معدل الثانوية العامة (مفتاح التنسيق)، بل يجب أن تؤخذ بالاعتبار القدرات والميول والاتجاهات، بحيث تهدف المعايير الجديدة إلى زيادة الفرص الدراسية المتاحة للتخصصات التي تحتاجها سوق العمل، وفي المقابل الحد من الفرص المتاحة للتخصصات التي تعاني من تكديس الخريجين العاطلين عن العمل.

#### الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية: الأسباب وآليات المواءمة

ج- إرشاد الطلبة في المرحلة الثانوية حول فرص العمل المتاحة في سوق العمل المحلية التي تتناسب مع ميولهم ورغباتهم، وتوجيههم نحو التخصصات الجامعية الأكثر ملاءمة لسوق العمل.

ح- نشر الوعي في المجتمع الفلسطيني بأهمية التعليم والتدريب المهني والتقني، باعتباره يوفر فرصة أكبر للخريج للحصول على عمل بعد التخرج، وتكثيف الحملات الإعلامية والتوعوية بهدف تغيير النظرة الدونية للمجتمع نحو هذا الزايف الهام لسوق العمل.

خ- مراجعة المقررات الدراسية لجميع المراحل التعليمية لضمان حصول الطلبة فيها على التدريب المناسب في مهارات التفكير التحليلي والناقد، ومهارات الاتصال، ومهارات الحاسوب، وغيرها من المهارات التي تتطلبها سوق العمل.

#### • توصيات لوزارة العمل:

أ- تنفيذ تحليل تفصيلي للتخصصات الواعدة، من خلال تنفيذ دراسات قطاعية لأهم القطاعات المؤمل عليها استيعاب عدد كبير من الخريجين في السنوات القادمة، كقطاعات الزراعة والصناعة والإنشاءات.

ب- تنفيذ تحليل تفصيلي للتخصصات المتوقع تشبع السوق من مخرجاتها، ووضع نتائج التحليل في متناول مؤسسات التعليم العالي لإدارة سياساتها على ضوء هذه النتائج.

#### • توصيات لمؤسسات التعليم العالي:

أ- تعديل المناهج والمساقات الخاصة بالتخصصات التي تحظى بإقبال شديد من قبل الطلبة، لزيادة مرونتها واستجابتها لمتطلبات سوق العمل.

ب- تطوير المساقات والبرامج الأكاديمية، وتطوير القدرات والمهارات لأعضاء الهيئات التدريسية.

ت- تقليل الاستيعاب من الطلبة في التخصصات التي تشبعت منها سوق العمل الفلسطينية.

ث- إرشاد الطلبة وتقديم المعلومات الكاملة لهم عن طبيعة المهنة، ومهامها الوظيفية التي سوف يمارسونها بعد التخرج.

ج- الاهتمام بالجوانب العملية التطبيقية في المقررات، وربط المساقات النظرية بالعملية، وتضمين مشاريع البحوث الصغيرة وحلقات النقاش التي تمكن الطالب من بناء وتطوير قدراته البحثية والنقدية.

#### • توصيات للقطاع الخاص الفلسطيني:

أ- المشاركة الفاعلة في إعداد البرامج الدراسية، وطرح البرامج المرتبطة بإعمالهم ووظائفهم، والمساهمة في تقديم الاستشارات حول تطوير المساقات الحالية.

- ب- تقديم الدعم المالي والفني لمؤسسات التعليم العالي، لتدريب الطلبة قبل تخرجهم، وذلك من خلال عقد اتفاقات ثنائية بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص.
- ت- تبني الطلبة المتميزين، وتقديم المنح الدراسية لهم، وتوفير فرص عمل لهم بعد التخرج.

#### المراجع:

- أبو عؤاد، رونزا، حالة سوق العمل الفلسطيني، وزارة العمل الفلسطينية، بوابة التطوير المهني، 2013/8/9.
- <http://www.3amal.pna.ps/PublicationView.aspx?publicationId=7>
- أبو عودة، محمود، مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني حالة دراسية-كليات التجارة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر-غزة، فلسطين، 2016.
- الجعفري، محمود، والعارضة، ناصر، تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني وسبل تعزيزه، ماس، رام الله، فلسطين، 2002.
- الجعفري، محمود، ولافي، دارين، مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية، ماس، رام الله، فلسطين، آذار 2004.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات التعليم العام 1994/1995-1998/1999، رام الله، فلسطين، تشرين ثاني 1999.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح ظروف خريجي التعليم العالي والتدريب المهني، (كانون أول 2005-كانون ثاني 2006)، النتائج الأساسية، رام الله، فلسطين، أيار/مايو 2006.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بعنوان: مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد 20-29 سنة، 2016، رام الله، فلسطين، 2017/7/4.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2016، رام الله، فلسطين، 2017أ.
- الحسيني، سليمان، رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل: دراسة ميدانية تحلل مشاريع التخرج وتستطلع آراء الأكاديميين والطلبة، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، سلطنة عمان، 2016.
- الحولي، عليان، تصور مقترح لتحسين جودة التعليم العالي الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، 2004.
- الدلو، حمدي، استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين، 2016.



### الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية: الأسباب وآليات المواءمة

الدويبي، عبد السلام، متطلبات أساليب النهوض بتشغيل الشباب في ضوء احتياجات سوق العمل المتغيرة، منظمة العمل العربية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس 11-13/7/2005/

العابد، عروب، والمرعي، هبة، الخريجون والوظائف في الأردن فجوة التعليم والعمل، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، عمان، الأردن، 2016.

الفليت، خلود، دراسة ميدانية حول واقع البطالة في صفوف الخريجين والخريجات في المجتمع الفلسطيني وآليات علاجها-قطاع غزة، ورقة عمل مقدمة لوزارة التربية والتعليم-هيئة الاعتماد والجودة-غزة، فلسطين، 2015.

خليفة، محمد، وعبد العزيز، عبد الوهاب، سياسات تطوير قدرة التعليم والتدريب المهني لتلبية الاحتياجات التدريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ماس، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2010.

شاهين، محمد، المواءمة بين نتائج التعليم العالي وسوق العمل، جامعة القدس المفتوحة، بوابة خريجي الجامعة، 2017.

<https://alumni.qou.edu/viewDetails.do?id=2692>

عباس، صلاح، العولمة وأثرها في البطالة والفقر التكنولوجي للعالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

عبد القادر، محمد، البطالة: أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظلّ الجات - العولمة - تحديات الإصلاح الاقتصادي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.

عدوان، يوسف، ظروف خريجي التدريب والتعليم المهني في سوق العمل الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، رام الله، فلسطين، كانون أول 2009.

عرمان، نزيه، والناطور، وفيق، مدى التوافق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (01)، رام الله، فلسطين، مايو 2002.

علي، أحمد علي، سياسات عامة لربط مخرجات التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة القومية حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تضيق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل، منظمة العمل العربية، القاهرة 9-11/نوفمبر 2009.

علي، حمود علي، التخطيط الاستراتيجي لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي: التحديات الزاهنة ونموذج التطبيق، دراسة مقدّمة إلى المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجيّة، البحرين، 2012.

عيسى، محمود، الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل علاجها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر - غزة، فلسطين، 2013.

مدوخ، نصر الدين، معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة وسبل التغلب عليها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2008.

هلال، رندة، دراسة الاحتياجات التدريبية الكمية والنوعية من القوى العاملة المدربة ضمن مستويات العمل الأساسية، وزارة التربية والتعليم العالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2011.

وزارة التربية والتعليم العالي، الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 2016/2017، رام الله، فلسطين، أيار 2017.

Mozamel, S. and Abdul wahid, F., "Challenges facing quality application in higher education institutions in Sudan" *International Journal of Innovative Technology and Research*, Vol. 3, Issue 6, PP: (2488-2492), 2015.

Al Hayek, Ahmed F. and Al Khasawneh, Abdul Hadi M., "The Suitability of the Accounting Education in Private Universities for the Requirements of the Jordanian Labor Market: A Field Study from the Perspective of Accounting Graduate Students" 2013-04. [citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/summary?doi=10.1.1.403.9093](http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/summary?doi=10.1.1.403.9093).